

Distr.: General
9 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

٤-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من

أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم

المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

وبرنامج الأغذية العالمي

التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

موجز

يعد هذا التقرير سنوياً عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، كما يعد عملاً بمقرر المجلس التنفيذي لليونيسيف ٥/١٩٩٥ المتعلق بشكل ومضمون التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتضمن التقرير معلومات عن الاتجاه الذي تسلكه اليونيسيف للعمل في تعاون وثيق مع سائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة بما يضمن تحقيق نتائج مستدامة لصالح الأطفال.

* E/2009/100 (سيصدر فيما بعد).

** E/ICEF/2009/1.



أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير سنة ٢٠٠٨، وهي أول سنة تنقضي منذ اعتماد قرار الجمعية العامة عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/RES/62/208) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وهو يغطي أيضا السنة الثالثة من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، عندما أجري استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ووافقت اليونيسيف إطارها الاستراتيجي مع مجال تركيز الاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٧ وأحكامه الخاصة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وترد استجابة أكثر تفصيلا للاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٧ في خطة عمل اليونيسيف، التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لليونيسيف.

٢ - ويركز التقرير على كيفية تعاون اليونيسيف، في سياق الاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٧، مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمعالجة حقوق الأطفال ورفاههم. ويبرز التقرير إسهامات اليونيسيف في اتساق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وبناء القدرات الوطنية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمساواة بين الجنسين، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

٣ - وهذا التقرير يكمل التقرير السنوي للمديرية التنفيذية بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في سياق الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المتصلة بها، فضلا عن الاستجابة لتقييم تنفيذ السياسات الجنسانية في اليونيسيف (E/ICEF/2008/CRP.12). وسيجري تحليل اتجاهات التقدم والأداء في ضوء المؤشرات الرئيسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في البيانات التكميلية التي ستشفع بالتقرير السنوي للمديرية التنفيذية.

ثانيا - النهج الشامل لدور وأداء التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة

ألف - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٤ - انخفضت في عام ٢٠٠٧ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من ٢٢ بلدا عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بنسبة ٨,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية لتبلغ ما يقدر بنحو ١٠٣,٧ بلايين دولار. وباستثناء الإعفاء من الديون، كان هناك ارتفاع طفيف بنسبة ٢,٤ في المائة في المعونة المقدمة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٧. وقد سجلت اليونيسيف نفسها زيادة في الإيرادات بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٧.

مقارنة بعام ٢٠٠٦، وهي تتوقع زيادة إجمالية متواضعة في الإيرادات تبلغ نسبتها ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٥ - وبلغ مجموع التعهدات التي وردت خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ واجتماع اليونسيف التاسع لإعلان التبرعات الذي نُظم خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ما قيمته ٣٨٣,٨ مليون دولار قدمتها ٤٨ من الحكومات، بينها حكومات من البلدان المصنعة والبلدان المشمولة بالبرامج. وترد النتائج المفصلة لاجتماعي الإعلان عن التبرعات في تقرير المجلس التنفيذي (E/ICEF/2008/7 (Part I)).

٦ - وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، سجلت اليونسيف إيرادات من الموارد العادية بقيمة ٥٧٨ مليون دولار من الحكومات مقابل مبلغ ٦٠٩ ملايين دولار الذي توقعت الخطة المالية المتوسطة الأجل تحقيقه لعام ٢٠٠٨. ويُتوقع أن يبلغ مجموع إيرادات الموارد العادية المتأتية من جميع المصادر لعام ٢٠٠٨ ما قيمته ١ ١٣٦ مليون دولار. وتبلغ النسبة الحالية للموارد العادية إلى مجموع الموارد ٢٦ في المائة.

٧ - وجرى التشديد في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات على أن الموارد الأساسية لا تزال تمثل أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، نظرا لعدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة. وتشاطر اليونسيف الجمعية العامة قلقها إزاء استمرار التفاوت بين المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية بالنظر إلى الأهمية الحاسمة التي تكتسبها المساهمات الأساسية بالنسبة لليونسيف في الاضطلاع بولايتها التنفيذية والمعارية في جميع المناطق.

٨ - وبلغت المساهمات المسجلة للموارد الأخرى الواردة من الحكومات حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ما قيمته ٨٧٧ مليون دولار. خُصص منها ٥٦٦ مليون دولار للموارد العادية الأخرى، مقابل خطة مالية قدرها ٨٩٣ مليون دولار، في حين خُصص مبلغ ٣١١ مليون دولار للموارد الأخرى - لحالات الطوارئ، مقابل خطة مالية قدرها ٣٣٩ مليون دولار. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع إيرادات الموارد الأخرى المتأتية من جميع المصادر ٦٢٨ ١ مليون دولار، وهو مبلغ يشكل نسبة ٨٣ في المائة من الهدف المقرر البالغ ٩٥٥ ١ مليون دولار لعام ٢٠٠٨.

٩ - وشدد في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات مرارا على الحاجة إلى أن تتوفر لمنظومة الأمم المتحدة إمكانية الحصول على تمويل مرن وقابل للتنبؤ. وورد في الاستعراض الشامل لعام ٢٠٠٧ (A/62/73-E/2007/52) ذكر التمويل المواضيعي

باعتباره نهجا مبتكرا لتحسين إمكانية التنبؤ بتمويل الأنشطة الإنمائية. وفي التقرير المتعلق بالتمويل المواضيعي المقدم للمجلس التنفيذي أثناء دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ (E/ICEF/2008/22)، شددت اليونيسيف على أن الزيادة المطردة والمتناسبة في الأموال المواضيعية هي مؤشر على النجاح وأولوية من الأولويات التنظيمية. ويعزز التمويل المواضيعي النهج القائم على النتائج بالمساعدة على تحويل التركيز البرنامجي للتعاون من المدخلات والأنشطة إلى المحصلات والنتائج المستدامة لفائدة الأطفال. ويظل ذلك يشكل نسبة متزايدة من تمويل اليونيسيف الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٧، مثل التمويل المواضيعي لمجالات التركيز الخمسة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والاستجابة الإنسانية ١٥ في المائة من الموارد الأخرى، وهو ما بلغ هدف الخطة بالنسبة لهذا المؤشر. وحتى نهاية أيلول/سبتمبر، تلقت اليونيسيف أموالا مواضيعية قدرها ١٦٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٨.

١٠ - وتشكل الأموال الواردة عن طريق الترتيبات المشتركة بين المنظمات موردا هاما آخر لتعاون اليونيسيف، وتمثل اتجاها حديثا نسبيا، يتصل بالاتساق في الأمم المتحدة. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، سجلت اليونيسيف إيرادات من هذه المصادر قيمتها ١٩٦ مليون دولار. وتشكل الأموال المتعددة الأطراف، أو الموارد المجمعة، جزءا كبيرا من ترتيبات التمويل هذه، وتوجه في معظمها إلى الاستجابات الإنسانية والتعافي بعد الأزمة. وهي تشمل حملة أمور، منها الصندوقان المشتركان للأنشطة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية السودان، وصندوقا الاستجابة الإنسانية في إثيوبيا والصومال، والصندوق الاستئماني للعراق، ومخصصات صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لفائدة مختلف البرامج المشتركة، وصندوق الأمم المتحدة الموحد لفائدة البلدان النموذجية الأعضاء في الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وما إلى ذلك. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت المساهمات التي تلقتها اليونيسيف من خلال طرائق التمويل تلك ١٠٦ ملايين دولار، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٤٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بلغت الأموال المجمعة والمتعددة الأطراف ما مجموعه ٦١ مليون دولار، وسجلت اليونيسيف إيرادات قدرها ٩٧ مليون دولار من منح الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

١١ - وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تلقت اليونيسيف ٥٦٦ مليون دولار من الموارد الأخرى المخصصة للمساعدة الإنسانية من سائر مصادر التمويل، وهو مبلغ يمثل ٣٥ في المائة من مجموع الموارد الأخرى. ولا تزال مبادرة المنح الإنسانية المتعلقة بالممارسات السليمة تؤثر بشكل إيجابي على تمويل الاستجابة الإنسانية. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت استجابة اليونيسيف في حالات الطوارئ في عام ٢٠٠٨ قد غطت ٧٠ حالة طارئة، بما فيها

١٣ عملية نداء موحد، حيث بلغ مستوى التمويل ٥١ في المائة، فضلا عن ١٠ نداءات عاجلة، حيث بلغ مستوى التمويل ٥٦ في المائة. وبلغ مستوى التمويل الخاص بـ ٤٧ من النداءات المتعلقة بالأزمات الأخرى (بما فيها "الأزمات المهملة") نسبة ٣٣ في المائة. وسيرد قدر كبير من الموارد العادية الأخرى من القطاع الخاص كما سيجري تسجيلها في نهاية عام ٢٠٠٨.

١٢ - ويشكل توسيع قاعدة المانحين استراتيجية تستخدمها اليونيسيف لتعزيز الاستدامة المالية الطويلة الأجل لأعمالها ورسالتها. وعادة ما يساهم المانحون من القطاع الخاص في اليونيسيف بما يناهز ٣٠ في المائة من مجموع إيراداتها. وبلغت مساهمات القطاع الخاص في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بما في ذلك المساهمات الواردة من اللجان الوطنية لليونيسيف والصناديق والمؤسسات العالمية وجمع الأموال من القطاع الخاص في البلدان المشمولة بالبرامج ٤١٨ مليون دولار، أي نسبة ١٨ في المائة من مجموع الإيرادات. وسيرد قدر كبير من الموارد العادية الأخرى من القطاع الخاص كما سيجري تسجيلها في نهاية عام ٢٠٠٨.

١٣ - والإيرادات المتأتية من البلدان المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (٢١ مليون دولار في عام ٢٠٠٧)، على أهميتها، لم تبلغ نسبة مئوية كبيرة من المجموع بعد. وتقوم اليونيسيف في إطار استراتيجيتها لتعبئة الموارد بالاستثمار في الشراكات مع الجهات المانحة الناشئة، مثل الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا والصين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية والهند، فضلا عن الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي.

باء - الإسهام في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية

تنمية القدرات

١٤ - كثفت اليونيسيف تركيزها على دعم تنمية القدرات المقدم إلى الشركاء الوطنيين في عام ٢٠٠٨، فركزت على النهوض بتوفير الخدمات الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين المجالات المتعددة التي جرت تغطيتها إدارة البيانات والمعارف، ووضع السياسات، وتقديم الخدمات الأساسية للأطفال، وتعزيز المؤسسات. وقد جرى دعم تحليلات حالة الأطفال والنساء الشاملة لعدة قطاعات في عدد من البلدان في عام ٢٠٠٨.

١٥ - وفي مجال إدارة المعارف ووضع السياسات، دعمت اليونيسيف اتخاذ القرارات الوطنية القائم على الأدلة بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال استخدام الأدوات

التحليلية. ودعماً للأهداف ٤ و ٥ و ٦، ساعدت اليونيسيف الشركاء الوطنيين في استخدام أداة الميزنة الحدية في مواجهة الاختناقات من أجل التخطيط القائم على النتائج وتخصيص الموارد. ونتيجة لذلك، تقوم دول كثيرة بتصميم وتمويل حالات استثمارية قوية باعتبارها جزءاً من الخطط القطاعية والوطنية لتحسين صحة الأطفال. وتم إيلاء مزيد من الأولوية لتدابير بقاء الطفل العالية الأثر في خطط المقاطعات وميزانيات عدد من البلدان، بما فيها إثيوبيا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية جيبوتي وزامبيا ومدغشقر وموزامبيق وهندوراس.

١٦ - وبذلت اليونيسيف جهوداً كبيرة في منطقة غرب ووسط أفريقيا في مجال دعم وضع السياسات والخطط على الصعيد الوطني للنهوض بصحة الأم والوليد والطفل، بوسائل منها إدماج الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة في استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة. ومن خلال التطبيق المتواصل لأداة الميزنة الحدية في مواجهة الاختناقات، وما يتصل بذلك من تغييرات في المخصصات من الميزانية والنفقات على الأهداف المتصلة بالصحة، منح عدد من البلدان الآباء والأطفال فرصة الحصول على خدمات الصحة الأساسية بالبحان (بوركينافاسو وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا). وانسجماً مع الجهود الجارية في مجال تطبيق اللامركزية، أحرز تقدم كبير في وضع استراتيجيات لتعزيز التدخلات على مستوى المجتمعات المحلية على نطاق واسع وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية.

١٧ - ولتعزيز قدرة البلدان على رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإجراء تحليلات الحالة القائمة على الأدلة، دعمت اليونيسيف استخدام نظام DevInfo لقواعد البيانات في كل المناطق باعتباره جزءاً من عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأتاح الدعم التقني والمالي المقدم من اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة تدريب نحو ١٠ ٠٠٠ شخص (بما في ذلك عن طريق إحدى الدورات التدريبية) على استخدام وتعهد نظام DevInfo لقواعد البيانات في كافة المناطق في عام ٢٠٠٨. وقدم دعم تقني ميداني إلى ٤٦ بلداً في مجال استخدام نظام DevInfo من أجل إدارة متقدمة للبيانات.

١٨ - وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، أجرى ٥٢ بلداً مجموعة استقصاءات للمؤشرات المتعددة بدعم من اليونيسيف. ففي ملاوي مثلاً، دعمت اليونيسيف المكتب الإحصائي الوطني في إجراء دراسة استقصائية للأسر المعيشية، وهو ما وفر لأول مرة تقديرات سليمة على صعيد المقاطعات لحالة الأطفال والنساء. وأسهمت المعلومات في وضع خطوط أساس لعدد من البرامج الوطنية، بما في ذلك استراتيجية النمو والتنمية في ملاوي، والبرنامج المعجل لتحقيق بقاء الطفل ونمائه. ويعزز هذا التعاون قدرة المكتب الإحصائي الوطني على إجراء

استقصاءات للأسر المعيشية عالية الجودة على نطاق واسع وعلى تحميل البيانات في قاعدة البيانات الاجتماعية - الاقتصادية في ملاوي، وهي نسخة مكيفة من نظام DevInfo.

١٩ - ودُعمت تنمية القدرات من أجل تحسين الخدمات المقدمة في عدة مجالات من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويسوق هذا التقرير أمثلة عن مبادرات تنمية القدرات الاستراتيجية في المجالات التي يلزم فيها التعجيل بالجهود المبذولة في العديد من البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها التغذية، وبقاء الطفل والوليد والأم، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم، بما في ذلك الاتصال من أجل تغيير السلوك، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا وأمراض أخرى من قبيل الالتهاب الرئوي والإسهال.

٢٠ - وفي سياق الجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق الغاية المتعلقة بالحد من نقص التغذية في إطار الهدف ١، اشتركت اليونيسيف في التعزيز الشامل للقدرات والتواصل على الصعيد الدولي بين الحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لتوفير أغذية علاجية جاهزة للاستهلاك للأطفال الذين يواجههم شبح سوء التغذية الحاد. وعلى غرار بدائل اللبن العلاجية التي تعطى للأطفال الذين يتلقون العلاج في مرافق صحية، فإن الأغذية العلاجية الجاهزة للاستهلاك تعد بمثابة منتجات مكافئة لها في شكل عجائن يمكن استخدامها في البيت، وعادة ما يدخل الفول السوداني في تركيبة هذه العجائن. ومن ثم توفر هذه الأغذية العلاجية التكاليف المرتبطة بالعلاج والعناية التي يتلقاها المرضى داخل المستشفى، كما توفر الوقت على أفراد الأسرة الذين يضطرون لولا هذه الأغذية إلى اصطحاب الطفل الذي يعاني من سوء التغذية الحاد لفترة طويلة في أحد المرافق.

٢١ - وتشارك اليونيسيف بعدد من الطرائق، في تنمية القدرات لإنتاج تلك الأغذية واستخدامها. ومن هذه الطرائق التعاون مع الحكومات والشركاء المحليين من المنظمات غير الحكومية في توسيع تغطية برامج العلاج والعناية المجتمعية، مما يزيد الطلب على تلك الأغذية العلاجية؛ وتيسير شراء المنتج على الصعيد الدولي بصورة فعالة من حيث التكلفة من قبل ٤٥ بلدا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وما فتئت اليونيسيف تنخرط، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة "أطباء بلا حدود" ومؤسسة كلنتون، في الجهود الرامية إلى تشجيع صناعة تحضير الأغذية لزيادة عدد ونطاق مرافق الإنتاج على الصعيد الإقليمي أو على صعيد المقاطعات في البلدان النامية. ونتج عن تعاون اليونيسيف مع القطاع الخاص تشغيل امتيازات في إثيوبيا والجمهورية الدومينيكية وملاوي والنيجر. ومن المقرر بدء تشغيل ثلاثة مرافق أخرى في عام ٢٠٠٩ في جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وموزامبيق. وحظيت شركة ثانية بترخيص للبدء في الإنتاج في إثيوبيا وزامبيا وكينيا وملاوي. ويتوقع تشغيل مرافق إضافية في جنوب أفريقيا ونيجريا والهند واليمن خلال عام ٢٠٠٩.

٢٢ - إن الدعم المستمر للتعجيل ببقاء الأطفال والمواليد الجدد والأمهات ونمائهم، هو مبادرة أخرى لتطوير القدرات تشمل البلدان الأفريقية التي تواجه تحديات خطيرة في تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ في مجال التركيز الأول في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. فمنظمة اليونيسيف - على سبيل المثال - تدعم حكومة أنغولا من أجل زيادة التغطية لإعادة النشاط إلى حزمة ضرورية بشأن بقاء الأطفال والمواليد والأمهات عن طريق التكامل بين الخدمات الصحية والتدخلات بتوفير المياه والمرافق الصحية. وتدعم هذه الاستراتيجية البرنامج الوطني لتطبيق اللامركزية في مجال القدرات على مستوى البلديات من أجل عمليات التخطيط والتدريب وميزنة الشاملة، وتوريد الإمدادات والمعدات. وفي بنن، ندعم عملية الشراكة التي تقودها الأمم المتحدة الحكومة هناك في وضع وثيقة لاستراتيجية وطنية لبقاء الأمهات والمواليد الجدد والأطفال. وفي غانا، وفرت منظمة اليونيسيف دعماً تقنياً كبيراً لكي تضع وزارة الصحة خطة استراتيجية خمسية (٢٠٠٧-٢٠١١) وبرنامج عمل تشغيلي لعام ٢٠٠٨، يفضيان إلى إعطاء الأولوية "للتأثير الكبير وسرعة التقدم" فيما يتعلق بالخدمات الأساسية الرامية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة. وفي مدغشقر، يجري الآن إصلاح قطاع الصحة وتعزيز النظام الصحي لكفالة التركيز على الأسر الفقيرة والأسر التي تعاني نقصاً في ما تتلقاه من خدمات. وقد انتهت الحكومة هناك من وضع إطار الإنفاق المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ باستخدام وسيلة الميزنة الحدية في مواجهة الاختناقات. كما تقوم منظمة اليونيسيف في موزامبيق بدعم وزارة الصحة ومديرياتها المحلية، بالتعاون مع مجموعة من الشركاء، من أجل تنفيذ أنشطة تتعلق بالتعجيل ببقاء الأطفال والمواليد الجدد والأمهات ونمائهم في حدود الخطة الوطنية للقطاع الصحي.

٢٣ - وقد لعبت منظمة اليونيسيف دوراً أساسياً في تنسيق الدعم المقدم إلى الجهود القطرية للتعجيل بزيادة إجراءات الوقاية من الملاريا ومكافحتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتستخدم الآن نهج وآليات عديدة لزيادة أنشطة الوقاية من الملاريا ومكافحتها بالتركيز على إيصال المساعدات كعنصر أساسي في البرمجة الأوسع لصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال.

٢٤ - ويمثل التدريب الموسع للمعاونين الصحيين في "الخط الأمامي" وتزويدهم بالمعدات لكي يقوموا بتدخلات صحية وتغذوية لها تأثيرها الكبير، عنصراً مهماً من عناصر الدعم الذي تقدمه منظمة اليونيسيف لتنمية القدرات. ففي إثيوبيا وملاوي وموزامبيق، يجري الآن تحسين مهارات العاملين في مجال الإرشاد الصحي لكي يقدموا حزمة الخدمات المحددة في الخطط الوطنية. وفي غانا ومالي والنيجر تم تدريب وسطاء من المجتمعات المحلية لكي يتولوا القيام بأنشطة على مستوى المجتمع المحلي كجزء من برنامج عمل وزارة الصحة.

٢٥ - ومن خلال حملات اتحدوا من أجل الأطفال، واتحدوا ضد الإيدز، قامت منظمة اليونيسيف، جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وجهات أخرى، بالعمل على أن يكون الأطفال محور جهود مكافحة مرض الإيدز. ولكي تخدم اليونيسيف الأطفال بصورة أفضل، قامت هي وشركاؤها برصد مدى التقدم العالمي المحرز لتحقيق الأهداف العالمية حتى عام ٢٠١٠ في الوقاية من الأمراض التي تنتقل من الأمهات إلى الأطفال، وعلاج أمراض الأطفال، والوقاية والحماية عن طريق تقرير سنوي لحصر هذه الأمور. ويبين التقرير الثالث لتقييم حالة الأطفال ومرض الإيدز الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مدى التقدم المحرز على عدد من الجبهات. والوقاية من الأمراض التي تنتقل من الأمهات إلى الأطفال هي واحدة من تلك المجالات التي أعطت فيها الأعمال الملموسة نتائج ملموسة. ففي خلال فترة لا تزيد عن ١٠ سنوات منذ تنفيذ أول تجارب للوقاية من الأمراض التي تنتقل من الأمهات إلى الأطفال في عام ١٩٩٨، قامت ١٠٩ بلدان من البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط بوضع برامج وطنية للوقاية من هذا النوع من الأمراض وبدأت في تنفيذها بالفعل. وقامت منظمة اليونيسيف - بمشاركة أعضاء فريق المهام المشتركة بين الوكالات المعني بوقاية الحوامل والأمهات وأطفالهن، بتقديم دعم تقني ومالي ملموس إلى جميع الأقاليم في البلدان التي بدأت في تجريب هذه البرامج وفي تشغيله. وفي عام ٢٠٠٧ وحده، دعمت اليونيسيف ٤١ بلداً في التعجيل بزيادة الوقاية من الأمراض التي تنتقل من الأمهات إلى الأطفال وتقديم الرعاية للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، كما قامت بتقديم خدمات للدعم والعلاج عن طريق الدعوة الرفيعة المستوى في منتديات الشركاء العالميين، والبعثات التقنية المشتركة بين الوكالات لدعم السياسات والبرامج الوطنية، وعقد حلقات عمل لبناء القدرات، وتقديم الدعم التقني لتصميم البرامج وتنسيقها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. كما ساهمت اليونيسيف في تعزيز النظام الصحي الأوسع، عن طريق إسداء المشورة التقنية المتعلقة بإدارة سلسلة الإمدادات المتعلقة بالأمراض التي تنتقل من الأمهات إلى الأطفال ورعاية وعلاج الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والعقاقير وبيع التشخيص، ودعم المختبرات الخاصة بفئة الخلايا CD4، وتفاعل البولينيرز المتسلسل/بقع الدم الجافة للتشخيص المبكر عند الرضع، ونظم معلومات لمتابعة التقدم المحرز في استجابة البلدان.

٢٦ - وجميع البلدان الـ ١٠٩ التي تنفذ برامج وطنية للوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وضعت سياسات وطنية محددة وتدابير موحدة للتشغيل لكي تسترشد بها في تصميم مجموعة كبيرة من التدخلات للوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، وتنفيذ هذه التدخلات ومتابعتها وتقييمها. ولكن مع التطور المستمر في المعايير والمبادئ التوجيهية

الموصى بها عالميا في ضوء الأدلة العلمية، أصبحت الإرشادات المنقحة تدرج باستمرار في السياسات على المستوى القطري. وفي عام ٢٠٠٧، دعمت اليونيسيف مراجعة المبادئ التوجيهية القطرية للوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل في ٤٢ بلدا لتمكينها من إعطاء صفة مؤسسية للفحص والاستشارة بمعرفة مقدمي الخدمات في ميادين صحة الأمهات والأطفال والمواليد الجدد، للتحويل من نظم الدواء الواحد إلى مجموعة أكثر فعالية من النظم المضادة للفيروسات للوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، ومجموعة المواد الواقية من الكوتريموكسازول واستخدام التوصيات الأخرى لتحسين تغطية وفعالية التدخلات الوقائية. كما قام العديد من البلدان بتنفيذ برامج تدريبية واسعة النطاق بدعم من منظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية، ومؤسسة كلينتون.

٢٧ - وواصلت منظمة اليونيسيف، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية، دعمها لجهود البلدان من أجل تعزيز نظمها الوطنية للرصد والتقييم، وتوفير أدوات لوضع برامج للوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، ورعاية الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلى نطاق أوسع، واصلت منظمة اليونيسيف مساعدة الحكومات في إعداد مقترحاتها لتمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وخطة الطوارئ التي وضعها رئيس الولايات المتحدة للإغاثة من مرض الإيدز.

٢٨ - وكانت زيادة القدرات على الرصد مجالا آخر من مجالات التعاون المهمة أثناء السنة. فبرنامج الرصد المشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لتوصيل المياه والمرافق الصحية - على سبيل المثال - سهل تعزيز القدرة الوطنية على رصد قطاع المياه والمرافق الصحية من خلال تدريب إحصائيين ومديري بيانات، وتشكيل شبكات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية لرصد هذا القطاع في عدة بلدان.

٢٩ - وفي قطاع التعليم، ركزت مبادرات تطوير القدرات على زيادة قدرة النظار والمدرسين فيما يتعلق بالمفاهيم والنهج المتصلة بالمدارس الصديقة للطفل، وبالطرائق التفاعلية المتمحورة حول الطفل في مجالي التعليم والتعلم. وقد تم هذا العمل في مجموعة كبيرة من البلدان. ففي الهند، أقيمت في عدد من الولايات مراكز توفير المصادر التعليمية للمدرسين، تم توصيلها بالإنترنت لتعطي أحدث المصادر. ومن بين المبادرات الأخرى لتحسين جودة التعليم، تدريب المدرسين في بوتان على استخدام طريقة بريل للوصول إلى الأطفال الذين يواجهون عقبات بصرية، والقيام بعمليات التقييم السريع، وإقامة أماكن لتعليم الأطفال

خارج المدارس في السودان. كما أن دعم الحكومات من أجل وضع خطط محلية لا مركزية في مجال التعليم، وهو جزء أساسي من عمل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالنهج القطاعية الشاملة في مجال التعليم، قد ساعد بعض البلدان مثل غانا ونيجيريا على تعزيز قدراتها في مجال خدمة الأسر التي يصعب الوصول إليها والأطفال الموجودين خارج المدارس. وقد بدأت العملية المشتركة لتنمية القدرات بين اليونيسيف والموظفين الحكوميين على استخدام الأدوات العديدة للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها في مجال التعليم، في آسيا وفي عدد من البلدان التي تضررت من النزاعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٠ - وفي مجال حماية الأطفال، واصلت منظمة اليونيسيف دعمها لسن وتعزيز قوانين ومؤسسات وطنية لتهيئة بيئة أكثر قدرة على حماية الأطفال. فمثلاً، سنت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قانوناً جديداً لقضاء الأحداث يتفق والمعايير الدولية. كما أن هناك قوانين لقضاء الأحداث قيد الاستعراض في بوتان، وتوغو، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وكمبوديا. كما صدقت جنوب أفريقيا، وزمبابوي، ومدغشقر، على قوانين لمكافحة الجرائم الجنسية ضد الأطفال. وفي الوقت نفسه، قام عدد من البلدان بصياغة استراتيجيات وطنية أو انتهت بالفعل من مثل هذه الاستراتيجيات لمعالجة العنف ضد النساء والأطفال. ودعمت منظمة اليونيسيف إقامة محاكم ووحدات للشرطة خاصة بالأطفال في جميع المناطق من خلال التعاون على تدريب رجال القضاء والشرطة. فقد أنشئت محاكم مراعية للأطفال في ملاوي، وموزامبيق، وكنيا، كما شكلت وحدة قضائية خاصة في ألبانيا. وكذلك أنشئت وحدات خاصة جديدة من الشرطة، مع تدريب العاملين فيها واتباع إجراءات مراعية للأطفال في باكستان وبوتان وجمهورية السودان ومالديف من بين عدة بلدان أخرى. وفي موريتانيا شكلت فرقة شرطة معنية بشؤون الأطفال تمارس عملها الآن في مقر مناسب ويعمل بها عدد من الضباط من الذكور والإناث. وفي أرمينيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، دخلت حماية الأطفال ضمن مقررات تدريب رجال الشرطة.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣١ - في عام ٢٠٠٨، شاركت منظمة اليونيسيف في المناقشات التي دارت بين الوكالات بشأن التوصيات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى لجنة السياسات التابعة للأمم العام. وقادت هذا العمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأبرز التحليل تعدد الجهود الخاصة بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين منظمات الأمم المتحدة، بينما أوصى بما يلي: (أ) أن تقوم مؤسسات الأمم المتحدة وشركاؤها بوضع إطار عملي المنحى وتعاوني لمعالجة ثلاثة تحديات محددة عابرة للحدود،

هي: تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (ب) تطبيق إجراءات محددة في مجال السياسات لكفالة المزيد من التعميم المنهجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع هيئات الأمم المتحدة؛ (ج) استغلال المناسبات الحكومية الدولية لتحديد الالتزام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد ساهمت اليونيسيف بمدخلات فنية في هذا التحليل. كما وزع قرار الأمين العام في مجال السياسات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على رؤساء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - ودعمت اليونيسيف، من خلال مختلف منتديات الأمم المختلفة، تقاسم تبادل الخبرات بين بلدان من الجنوب وبلدان من الشمال والجنوب. فمثلاً، أقامت اليونيسيف حواراً مفتوحاً، شاركت فيه الحكومات، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، ومشاركون آخرون تبادلوا خبرات وأفكار البلدان بشأن كيفية استخدام الميزانيات الوطنية والمحلية كأدوات لإعمال حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأطفال. وكانت تجربة إكوادور من بين التجارب التي تم عرضها، حيث دعمت اليونيسيف المشاركة المدنية العريضة في صياغة ومتابعة السياسات العامة التي تؤثر على الأطفال، مثل القرارات الخاصة بالميزانية. وقد أسهمت هذه العملية في إحداث زيادة كبيرة ومستمرة في الإنفاق الاجتماعي خلال السنوات السبع الأخيرة في إكوادور، حيث شهدت الخدمات الاجتماعية الأساسية تحسناً وتوسعاً. ويجري الآن تطبيق هذه التجربة في باراغواي ودول أخرى.

٣٣ - كما أسهمت اليونيسيف، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبدعم من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة، في منتدى آخر حول "الجنوب كمركز للمعرفة" في الأمانة العامة للأمم المتحدة بمناسبة تسبق الاحتفال بيوم الأمم المتحدة الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتناول هذا اللقاء المبادرات الناجحة في تعزيز حقوق الأطفال في البرازيل (الميزنة التشاركية)، وفي المكسيك (التحويلات النقدية المشروطة) وفي أوغندا (استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية).

٣٤ - والبرنامج الدولي لتبادل التعلم هو برنامج تفاعلي طرحته حكومة الهند في عام ٢٠٠٦ بدعم من اليونيسيف. والهدف منه هو إقامة منتدى لتحديد وتبادل المعارف المتعلقة بالنماذج التكنولوجية لتوصيل المياه والمرافق الصحية البيئية التي يمكن تكرارها في بلدان أخرى. وقد زاد عدد البلدان النامية المشاركة في هذه المبادرة من ٧ بلدان في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٥ بلداً في عام ٢٠٠٧.

٣٥ - وفي أمريكا اللاتينية، قامت اليونيسيف بدعم البرنامج دون الإقليمي الجاري (٢٠٠٨-٢٠١٢) لتشجيع الاندماج، وهو البرنامج الذي يشمل ٩ بلدان، هي: الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا. ويهدف هذا البرنامج إلى معالجة التحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بتشجيع الاندماج الاجتماعي والحد من التفاوتات العرقية عن طريق التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، واتباع نهج مبتكرة في السياسات العامة، ووضع أطر إقليمية ودون إقليمية للتنمية. وتشارك جميع البلدان في حوار حول السياسات يضم ممثلين عن الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصول أفريقية، إلى جانب القادة الحكوميين.

٣٦ - وقامت اليونيسيف بتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في مجالات أخرى مهمة لبقاء الأطفال وحمايتهم ونمائهم، بما في ذلك عن طريق تيسير تنظيم المبادرتين الثالثة والرابعة للروابط فيما بين بلدان الجنوب، وهي مبادرات مشتركة بين البلدان تساهم في إتاحة فرصا شاملة للحصول على الوقاية والرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع تركيز خاص على الأطفال والمراهقين والحوامل. وشاركت الدول التالية في الاجتماعات التي عقدت بشأن التعاون في هذا المجال: باراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وتيمور - ليشتي، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، ونيكاراغوا. وساهمت المبادرة في زيادة فرص حصول الأطفال على علاج مضاد للفيروسات وعن انخفاض ملموس في انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال في جميع البلدان المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت اليونيسيف إهداء معدات لإجراء فحوصات سريعة لاكتشاف الفيروس وأدوية مضادة للفيروسات بين البلدان المشاركة في هذه المبادرة، كما دعمت إصدار مطبوعات وإنشاء موقع على الإنترنت لهذه المبادرة.

٣٧ - وفي مثال آخر، قدمت اليونيسيف إلى حكومة تايلند دعما تقنيا وماليا إلى برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما في ذلك عن طريق إشراكها في تنظيم ٧ دورات دراسية عن: الوقاية والرعاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، والمدارس الصديقة للأطفال، والتوعية بحقوق الطفل، ومشاركة الأطفال والشباب، والتغذية، والمياه والصرف الصحي. وشارك في هذا التعاون ١٨ بلدان من آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا.

٣٨ - وتعاونت اليونيسيف مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل زيادة الوعي بأحوال النساء والأطفال المتضررين من الهجرة. وكان الهدف هو تحسين البيانات المتعلقة بالهجرة في كل بلد وتحليل ظروف النساء والأطفال المتخلفين، وزيادة فهم

تأثير التحويلات. وفي عام ٢٠٠٨، دعمت اليونيسيف عملية وضع ١٠ تقارير قطرية عن هذه المسألة في: إكوادور، وألبانيا، وبربادوس، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والفلبين، والمغرب، والمكسيك، ومولدوفا.

٣٩ - وبدأت مراصد حقوق الأطفال في تونس ومصر والمغرب، وغيرها من البلدان في إجراء حوارات هامة وتبادل الزيارات لإثراء التجارب في هذه المنطقة. ووضعت مؤشرات للرصد، كما يجري إعداد برنامج DivInfo لإقامة قاعدة بيانات. وفي مجال إصلاح التعليم وبناء مدارس صديقة للأطفال، شجعت اليونيسيف القيام بجولات دراسية فيما بين البلدان وسلاسل للتعليم من أجل تبادل الممارسات الجيدة في تشجيع تعليم البنات.

٤٠ - وما برحت اليونيسيف تعمل من أجل تيسير تبادل التكنولوجيات التي تفيد الأطفال، مثل مضخات المياه، وأملاح منع الجفاف التي تؤخذ عن طريق الفم، والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات للوقاية من البعوض، والأغذية المعززة بالعناصر الأخرى وأدوية الأطفال. ويساند كل ذلك تكنولوجيات لجمع المعلومات وإدارتها ونشرها. ويشكل هذا المجال عنصرا أساسيا في تعاون اليونيسيف مع كثير من البلدان.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤١ - وُضع تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية في اليونيسيف في صيغته النهائية في أوائل عام ٢٠٠٨ في وقت كانت فيه العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية تستعرض عمليات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماجه وتحاول تعزيزها. ويعكس هذا التقييم اعترافا من اليونيسيف بأن التقدم في جميع مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل يتوقف على مدى التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وينبغي أن يكون منسجما مع الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في إقامة مجتمعات يتحقق فيها المزيد من المساواة بين الجنسين. وأكد التقييم اقتناع اليونيسيف بأنه من الممكن تحسين أداء المنظمة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٤٢ - ويوضح التقييم أن اليونيسيف تواجه تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها المنظمات الإنمائية الأخرى في تنفيذ السياسة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومع أن النتائج تسلط الضوء على العديد من أوجه الضعف المؤسسي، فإنها أظهرت أيضا أن اليونيسيف قد أوجدت الكثير من الممارسات الجيدة في برامج المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، يبدو أن هذه الممارسات أتت نتيجة لجهود فردية وأنها ذات نطاق محدود، نظرا لقلّة النظم القائمة لتسهيل تبادل هذه السياسات والنظر في اعتمادها على نطاق أوسع. وعرض التقييم مجموعة واسعة من التوصيات تشمل وضع السياسات العامة والاستراتيجيات، وتنمية القدرات،

وعملية البرمجة، والتمويل، وإقامة الشراكات، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في حالات الطوارئ. ولوحظ أن العديد من هذه التحديات كان أكثر حدة في ما تبذله اليونيسيف من جهود لدعم المساعدة الإنسانية. واتضحت سلامة تحليل التقييم إلى حد كبير من الاستعراضات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي أجريت كجزء من استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٨ لخطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وقد جرى التحليل استجابة لتقييم تنفيذ السياسة الجنسانية (E/ICEF/2009/5).

٤٣ - وتتفق هذه التوصيات مع الأحكام الواردة في الاستعراض الشامل، الذي سلط الضوء على ضرورة قيام جميع الوكالات التنفيذية بزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في هياكل الرصد والمساءلة وإدارة المعارف؛ وبناء القدرات الداخلية؛ وضرورة أن تعكس بشكل أفضل دور الرجال والفتيان. واليونيسيف ملتزمة بمتابعة التوصيات الرئيسية لتقييم السياسة الجنسانية والوفاء بالالتزامات الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠٠٧.

٤٤ - وقد بذلت اليونيسيف جهوداً خاصة لتعزيز إدماج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عملها ولدعم عملية تقديم التقارير الوطنية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، عن طريق إصدار توجيهات جديدة في هذا المجال للمكاتب الميدانية التابعة لليونيسيف. وقد زاد بشكل ملحوظ عدد المكاتب الميدانية التي تقدم الدعم لعملية تقديم التقارير الوطنية، حيث ارتفع من ٢٢ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٠ في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت استفادة برامج التعاون القطرية من استنتاجات اللجنة وتوصياتها. فعلى سبيل المثال، أبلغ مكتب اليونيسيف في أذربيجان عن إحراز تقدم في البحث وجمع البيانات عن الزواج المبكر نتيجة لنظر اللجنة في تقرير هذه الدولة الطرف.

٤٥ - وعقدت اليونيسيف، بالاشتراك مع مراكز ويلسلي لشؤون المرأة، مؤتمراً إقليمياً آسيوياً عن المرأة والطفل: علاقة حقوق الإنسان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد نُظم هذا المؤتمر كجزء من أعمال اليونيسيف بشأن الترابط القائم بين حقوق المرأة وحقوق الطفل، وحضرته رئيسة لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٤٦ - وتعمل اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للمرأة من أجل تشجيع تقديم تقارير مشتركة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وقد قُدم ما مجموعه ٣٦ تقريراً مشتركاً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بناء على طلب اللجنة. وعلاوة على ذلك، قدمت اليونيسيف،

من خلال شراكة مع منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة (آسيا - المحيط الهادئ)، المساعدة والدعم التقنيين إلى المشاركين من المنظمات غير الحكومية في عملية استعراض التقارير التي جرت في الدورة الأربعين لتلك المنظمة.

٤٧ - وهناك أمثلة عديدة على التعاون من أجل المساواة بين الجنسين في البرامج القطرية التي تساعدها اليونيسيف، بما في ذلك من خلال التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. ففي أذربيجان على سبيل المثال، جمع فريق الأمم المتحدة المواضيع المعني بالمساواة بين الجنسين ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والحكومة وشركاء دوليين لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج التي تدعمها الأمم المتحدة، وإنشاء برامج مشتركة في الأمم المتحدة تُعنى بالمساواة بين الجنسين، وتبادل المعلومات والخبرات بصفة منتظمة. وفي زمبابوي، أفضى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تقديم دعم تعاوني للأنشطة المرتبطة بالوقاية من العنف القائم على نوع الجنس ومكافحته، والتي تعمل في إطارها اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. واستُرشد في هذه الأنشطة بالسياسة الجنسانية الوطنية، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وتوصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال.

٤٨ - وابتكر مكتب اليونيسيف في زمبابوي أداة رئيسية لقياس الجهود الرئيسية المبذولة لمعالجة القضايا الجنسانية، وهي أداة ما فتئت تستخدمها المنظمات غير الحكومية الشريكة والمنظمات الدينية والوزارات الحكومية. وفي الوقت نفسه، قامت اليونيسيف في سوازيلند - بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم وقوات الشرطة والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة - بتيسير إجراء أول دراسة وطنية عن العنف ضد الفتيات، ستكون بمثابة منطلق لإنارة سبيل التدخلات القادمة في هذا المجال. وأكدت نتائج الدراسة ضرورة تعزيز البرامج التي تتصدى للعنف القائم على نوع الجنس.

٤٩ - وواصلت اليونيسيف أداء دور قوي في التعاون بين الوكالات في القضايا الجنسانية. فقد بدأت مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عملية تعلّم من العمل باسم فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية السابقة. وتدعم هذا العملية جهود البرمجة المشتركة المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتقييمها في ثلاثة بلدان رائدة هي: ألبانيا والمغرب ونيبال. وترأست اليونيسيف اجتماعاً لشبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بهدف وضع خطة العمل الأولية لحملة الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة. واعتمد إطار النتائج المنبثق عن حلقة العمل هذه بوصفه إطار

عمل وبرنامج أنشطة الأمم المتحدة ونواتجها ونتائجها المتوقعة من أجل حملة الأمين العام المعنونة 'فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة، ٢٠٠٨-٢٠١٥'. وشاركت اليونيسيف في الفريق العامل الذي أنشئ لتقديم مدخلات إلى رئيس الجمعية العامة بشأن التغيرات المحتمل إدخالها على البنية المعنية بالشؤون الجنسانية في الأمم المتحدة.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٥٠ - شهدت أنشطة اليونيسيف في هذا المجال توسعا كبيرا، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر. فقد أنشئت القدرة على الانتعاش والحد من المخاطر في عمليات الإغاثة الطارئة من خلال وحدة منفصلة استجابة لتزايد الطلب للحصول على الدعم من المكاتب الميدانية لليونيسيف في هذا المجال. وستمكن هذه القدرة اليونيسيف من المشاركة بمزيد من الفعالية في عدد متزايد من المحافل المشتركة بين الإدارات في الأمم المتحدة والمحافل المتعددة الأطراف التي تعنى بالمرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع وبناء السلام، والانتعاش من الكوارث الطبيعية، والحد من المخاطر.

٥١ - وتتماشى أعمال اليونيسيف في المرحلة الانتقالية بشكل تام مع المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات الشامل واتجاهات السياسة العامة. ويبدأ التخطيط لدعم اليونيسيف إجراءات الانتعاش بصورة منهجية من بداية مرحلة الإغاثة، بما في ذلك من خلال مشاركة اليونيسيف في تجمع الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالانتعاش المبكر. ودعم إيجاد القدرات الوطنية أمر أساسي وسيتعزز من خلال وضع توجيهات السياسة العامة في هذا المجال، ويُتوقع أن تبدأ عملها في عام ٢٠٠٩.

٥٢ - واليونيسيف شريك قوي في الآليات المشتركة بين الإدارات وبين الوكالات المعنية بوضع السياسات العامة والتنسيق والتخطيط لعملية الانتقال. ومن الأمثلة على ذلك عمل اليونيسيف مع مكتب دعم بناء السلام ودعمها له، بما في ذلك عن طريق انتداب أحد موظفيها للعمل فيه، والمساهمات المقدمة إلى اتفاق الشراكة المبرم بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات وبعد انتهاء الأزمات، والفريق العامل المشكل حديثا المعني بمرحلة ما بعد الأزمة والمرحلة الانتقالية والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفرق العمل المتكاملة التابعة للبعثات والعاملة على المستوى القطري، وإطار الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتنسيق عمليات الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية.

٥٣ - وقامت اليونيسيف بدور مركزي في إقامة شراكة جديدة بين مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي في مجال التصدي للأزمات والاستجابة في حالات ما بعد انتهاء الأزمات، تشمل ثلاثة عناصر هي: (أ) بيان سياسي رفيع المستوى؛ و (ب) التوجيه

التشغيلي؛ و (ج) ترتيبات التمويل. وستزيد هذه الاتفاقات بدرجة كبيرة الكفاءة والفعالية الموجودتين على أرض الواقع.

٥٤ - وعلى الصعيد القطري، قدمت اليونيسيف الدعم لجهود الإغاثة الكبرى، وشاركت مشاركة كاملة في بعثات لتقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة وبعثات تقييم مشتركة، وتولت دور الريادة عند الاقتضاء في قطاعات الخدمات الاجتماعية وحماية الطفل.

٥٥ - وتعمل اليونيسيف من أجل تعزيز السياسات والإجراءات في مجالي الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وبذلك تساهم في إطار عمل هيوغو.

٥٦ - وكخطوة رئيسية لتناول مجال الإنعاش المبكر بصورة منهجية، تشمل عملية تنقيح الالتزامات الأساسية لحماية الأطفال في حالات الطوارئ التي وضعتها اليونيسيف مجالات الانتعاش المبكر والتخطيط والعمل منذ بداية التصدي للأزمات الإنسانية. والهدف من تنقيحها هو تعزيز تولي البلدان زمام أعمال التصدي بنفسها في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات، بما في ذلك تشجيع النهج القائمة على المشاركة وإشراك الأطفال والمجتمعات المحلية بصفة مباشرة؛ وتحديد متطلبات بناء القدرات الوطنية لتوسيع نطاق وإدامة الاستجابة بعد انتهاء الأزمات والنتائج المحققة في ذلك؛ وضمان مشاركة اليونيسيف في عمليات تقييم الاحتياجات بعد انتهاء الأزمات وبعد وقوع الكوارث لتحديد الأضرار والخسائر واحتياجات السكان؛ وتحديد تسلسل الأولويات والإجراءات والنتائج من أجل الاستجابة في مرحلة الانتعاش.

جيم - تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٥٧ - أنجز استعراض آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات الذي أكد عليه في تقرير اليونيسيف السنوي لعام ٢٠٠٨ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتيجة للتغييرات الموصى بها، فإن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هي الآن ثالث لجنة رفيعة المستوى في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتجتمع على مستوى نواب المديرين التنفيذيين. وكان لهذا التغيير دور مهم في توسيع مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة لتتعدى أعضاء اللجنة التنفيذية الأربعة الأوائل.

٥٨ - وتشارك اليونيسيف في الاستعراض الوظيفي الحالي لمكتب تنسيق عمليات التنمية التابع للأمم المتحدة (المعروف سابقاً باسم مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، وستستمر في دعم تبسيط سير أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية.

٥٩ - وتوصل البنك الدولي واليونيسيف في عام ٢٠٠٨ إلى اتفاق شامل من أجل بقاء صغار الأطفال ونمائهم، وهو ما سيمكّن الحكومات الشريكة من الاستعانة بدوائر المشتريات التابعة لليونيسيف لشراء لوازم وخدمات البرامج الصحية التي يمولها البنك الدولي. وسيتيح ذلك العمل بسرعة وزيادة الكفاءة والفعالية على الصعيد الميداني.

الاتساق والفعالية والأهمية

٦٠ - شاركت اليونيسيف، ضمن وفد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في المنتدى الرفيع المستوى الثالث المتعلق بفعالية المعونة الذي عقد في أكرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ودعت اليونيسيف جميع الشركاء الإنمائيين إلى العمل على نحو أكثر تماسكاً وتنسيقاً واتساقاً من أجل تحقيق نتائج مستدامة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التأكيد على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في ضمان فعالية المعونة ودعم البلدان التي لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولكنها لا تتلقى إلا قدرًا قليلًا نسبيًا من المساعدة الإنمائية.

٦١ - واعتمد المنتدى برنامج عمل أكرا، المستند إلى إعلان باريس الذي اعتمد في وقت سابق، ويجسّد بقدر أكبر مسألتي تولي البلدان زمام البرامج بنفسها وتنمية القدرات. ويتناول برنامج العمل أيضًا مجالات جديدة، من بينها التنوع المتزايد لمقدمي المعونة، مع التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحلول المؤاتية لها؛ ودور المجتمع المدني والمساءلة المتبادلة بين الدولة والمواطن؛ وأثر تغير المناخ والزيادات التي طرأت في أسعار الغذاء والوقود.

٦٢ - وكانت اليونيسيف إحدى الجهات الرئيسية التي وضعت المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي تواصل الدعوة إلى عملية برمجة صارمة وناجعة تعكس بشكل كامل الأولويات والخطط الوطنية. وتقدم المكاتب الإقليمية لليونيسيف الإشراف والدعم التقني أثناء إعداد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٣ - وقد أحرز تقدم كبير في زيادة التماسك في البرمجة على نطاق الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وينعكس هذا التقدم في المبادئ التوجيهية المستكملة للتقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والصادرة في عام ٢٠٠٧ ويُسترشد بها أيضًا من أجل إحرازه. وكان للإطار دور محوري في تنفيذ برنامج "توحيد الأداء" الذي يجرب في بعض البلدان.

٦٤ - ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري على النحو الأمثل عندما يقود المنسق المقيم الموسّع السلطات الفريق القطري دعماً لأهداف التنمية الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أحرز

تقدم كبير في تنصيب المنسق المقيم بصفته قائدا للفريق يتمتع بسلطات واسعة ويخضع للمساءلة، ولا سيما من خلال الاتفاقات التي توصلت إليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين. وكان نجاح المنسق المقيم في السابق يتوقف إلى حد كبير على السمات الشخصية وخلفية الوكالة، لا على هيكل المؤسسة. ويمثل تغييران حصلا خطوة رئيسية إلى الأمام في هذا الصدد وهما: جعل مسؤوليات المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متساوية أكثر مع مسؤوليات أعضاء الفريق القطري؛ وجعل جميع أعضاء الفريق القطري مسؤولين أمام المنسق المقيم عن المسائل ذات الصلة بفريق الأمم المتحدة القطري. ونتيجة لذلك، مُنح المنسق المقيم قدرا أكبر من الحرية للتصرف بتراهة، ويخضع للمساءلة أمام أفرقة المديرين/المديرين الإقليميين. وقد انتدبت اليونيسيف ثمانية موظفين للعمل كمنسقين مقيمين في عام ٢٠٠٧.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة لتعزيز مكتب تنسيق عمليات التنمية بغرض تسهيل الرقابة على نظام المنسقين المقيمين، تحت إشراف الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيعزز التعاون فيما بين أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويجري تطوير المفهوم الحالي المتعلق بالمجموعات المواضيعية المشكّلة لتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبخاصة في ثمانية بلدان يجرب فيها، لإيجاد 'مجموعات' من الوكالات الرائدة أو الأفراد المعيّنين لمواضيع معينة.

٦٦ - وشاركت اليونيسيف بنشاط في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام، والتي وضعت إطار العمل الشامل من أجل استجابة منسقة من جانب الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز. وساهمت اليونيسيف بمنظورها الخاص بشأن ضعف الأطفال والنساء وضرورة الاهتمام على قدم المساواة بالأمن الغذائي والأمن التغذوي على حد سواء. وقد خصصت اليونيسيف ٥٥ مليون دولار، في إطار أعمال فريق الأمم المتحدة القطري، لأكثر من ٥٠ بلدا بغرض تعزيز نظمها للمعلومات والتقييم من أجل رصد أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتوسيع نطاق التدخلات في مجال التغذية، وخاصة علاج الأطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد.

تكلفة المعاملات وكفاءتها

٦٧ - يرى الكثير من الموظفين الميدانيين أن عدم مواءمة الممارسات التجارية يشكل قيداً رئيسياً على تحسين العمل فيما بين الوكالات. وفي إطار خطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمواءمة الممارسات التجارية، عقدت اليونيسيف اجتماعاً في عام ٢٠٠٨ للموظفين على المستوى القطري والإقليمي ومستوى المقر بشأن الممارسات التجارية لتحديد

الاختناقات وإجراءات المتابعة. وساهمت نواتج الاجتماع مساهمة هامة في اتخاذ القرارات والإجراءات المشتركة بين الوكالات.

٦٨ - وأحرز تقدم بشأن زيادة عدد 'الخدمات المشتركة' وقيمتها في بعض البلدان. وفي عام ٢٠٠٧، أبلغ ١٠٠ مكتب قطري (أي نسبة ٨٨ في المائة) بأن لديها خدمة واحدة على الأقل من الخدمات المشتركة، أي ٧٥ مكتبا قطريا فقط في عام ٢٠٠٥. وأبلغ ٧٠ مكتبا ميدانيا (وذلك مقابل ٥٩ مكتبا فقط قبل ذلك) بأنها تقع في أماكن عمل مشتركة مع وكالة واحدة على الأقل من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٦٩ - وأدى تطبيق النهج المنسق في التحويلات النقدية إلى مزيد من التنسيق داخل الصناديق والبرامج بشأن تحويل الموارد إلى الحكومات، وإن كان لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه في هذا المجال. وقد أنجز ما مجموعه ٥٠ بلدا خطة ضمان ومراجعة في إطار عملية النهج المنسق بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وقد نفذ ١٥ بلدا النهج بالكامل.

٧٠ - وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت اليونيسيف أداة تقاسم المعارف بشأن اتساق الأمم المتحدة. ويعطي مركز الموارد القائم على البريد الإلكتروني، "تحقيق المعرفة الاستراتيجية"، ردودا سريعة ومنسقة على الاستفسارات الواردة من المكاتب الميدانية، فضلا عن المكاتب الموجودة في المقر واللجان الوطنية لليونيسيف. وكانت غالبية الاستفسارات عن آليات التمويل والعمليات التجارية.

٧١ - وتتطلب متابعة قرارات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات تعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد الإقليمي. وتُنشأ الآن فرق المديرين الإقليميين في جميع الأقاليم. وتعكف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا على وضع آليات لدعم التشغيل السلس لهذه الفرق. وتُشجع المكاتب الإقليمية للوكالات على تقاسم الأماكن لضمان تغطيتها لمناطق جغرافية مشتركة. ولتعزيز الاتصال بين الوكالات، تعاونت اليونيسيف مع غيرها من الوكالات التنفيذية، في إنشاء مراكز دعم و'محاور' في بانكوك وداكار وبنما سيتي وجوهانسبرغ.

٧٢ - واليونيسيف ملتزمة بدعم البرامج المشتركة والمشاركة فيها حيثما قامت على أساس النتائج، وتعزيز قدرة الشركاء الوطنيين. وقد ارتفع عدد البرامج المشتركة التي تشارك فيها اليونيسيف من ١٠٦ برامج في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢١ برنامجا في عام ٢٠٠٧، في ٥٩ بلدا مقابل ٤٦ بلدا في عام ٢٠٠٥. وقادت اليونيسيف، في مبادرة 'توحيد الأداء' التي ضمت ثمانية بلدان رائدة، عملية وضع برامج مشتركة في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والمياه والمرافق الصحية وفيرس نقص المناعة البشرية والإيدز وحماية الطفل. وقد أكدت تقييمات

القدرات أن اليونيسيف مساهم رئيسي في البرامج المشتركة، وأنها تواصل تقديم الدعم البرنامجي والتنفيذي للشركاء الوطنيين القائمين على تنفيذ هذه البرامج.

٧٣ - والزيادات في عدد من البرامج المشتركة لن تكون زيادات سريعة، لأنه يتم تحديد البرامج الجديدة أساسا خلال إعداد برامج التعاون القطرية. وفي كثير من الحالات، تُبذل جهود كبيرة في البرامج المشتركة عند إعداد التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والوثائق التنفيذية عموما، ويشمل ذلك الدعم المقدم إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة بقيادة الحكومات. وعلاوة على ذلك، فإن عمل الأمم المتحدة يهدف على نحو متزايد إلى دعم الجهود الوطنية من أجل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ يجري التركيز على إسهام وكالات الأمم المتحدة في جهود التنمية الوطنية بينما يقل هذا التركيز على البرامج المشتركة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ذاتها.

٧٤ - وكان تحسين الاتصال وعلاقات العمل بين أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من بين النجاحات الرئيسية لمبادرة 'توحيد الأداء'. ولكن البلدان الرائدة تُبلغ عن ضرورة أن يستمر دعم إدارة التغيير. وفي هذا الصدد، قدمت اليونيسيف الدعم لتقييمات القدرات الخاصة بأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستواصل اليونيسيف، بوصفها رئيسا مشاركا في فريق العمل المعني بإدارة التغيير بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٨، تقديم المساعدة في تطوير تحليل الكيفية التي ينبغي بها لتكوين ومهارات موظفي الأمم المتحدة أن تتغير مع قيام البلدان بزيادة قدراتها الذاتية.

٧٥ - وقد ساعدت اليونيسيف في حل الاختناقات المشتركة بين الوكالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠٠٨، شاركت اليونيسيف في بعثات إلى موزامبيق وفييت نام وباكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة لإيجاد حلول للمعوقات التي تواجهها الفرق القطرية في العمل معا. وفي موزامبيق، تم تمويل تصميم وضع شبكة على نطاق الأمم المتحدة يجري تركيبها حاليا. وعلى مستوى المنظومة، تطوعت اليونيسيف في عام ٢٠٠٨ لقيادة مبادرة مواءمة العمليات التجارية التي تقوم بها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. مجلس الرؤساء التنفيذيين للتعامل مع التحول التدريجي إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات في جميع الميادين ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات.

٧٦ - ومن بين النواتج الأخرى في مجال المواءمة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٨، تجارب دليل البريد الإلكتروني المشترك على نطاق الأمم المتحدة في باكستان، واستخدام اسم نطاق مشترك لمكاتب المنسق المقيم لفصل عملها عن عمل برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي. وتشارك اليونيسيف في اتفاق متعدد الوكالات طويل الأجل لتوفير خدمات الاتصالات من خلال الشبكات الساتلية في محاولة لاحتواء التكاليف وتحسين تقديم الخدمات. وستواصل اليونيسيف دعم الجهود المبذولة لتجميع القدرات الخاصة بالأمم المتحدة في مجالي الشراء والتفاوض فيما يتعلق بالبائعين الرئيسيين العموميين لسلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

٧٧ - ومنذ عام ٢٠٠٦، تقود اليونيسيف المجموعة الفرعية لتقديم خدمات نقل البيانات داخل مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ. وقد يسر موظفو اليونيسيف في الميدان والمقر استخدام معايير ومبادئ توجيهية مشتركة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الاحتياطيين خلال مرحلتَي التأهب والاستجابة في الحالات الإنسانية. ومن خلال هذا الجهد المشترك بين الوكالات، أصبحت خدمات نقل البيانات في حالات الطوارئ أكثر موثوقية وفعالية وقابلة للتنبؤ.

٧٨ - وفي إطار هذا الجهد، تم إنشاء منهج تدريبي معياري يقدم حلقات عمل بشأن الاتصالات اللاسلكية والاتصالات في حالات الطوارئ ونقل البيانات. ويمكن هذا المنهج الدراسي الأمم المتحدة والشركاء الاحتياطيين من استخدام معدات ومبادئ توجيهية وأدوات وإجراءات إبلاغ قياسية، مما فيها تقديم الخدمات بشكل مبسط يمكن التنبؤ به. وقد أجزى حتى الآن نحو ١٠٠ فني تكنولوجيا معلومات واتصالات بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كموظفي استجابة في حالات الطوارئ من خلال حلقات العمل هذه، التي مكنت الشركاء من تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ.

مواءمة الميزنة على أساس النتائج

٧٩ - وافق المجلس التنفيذي على ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ القائمة على أساس النتائج في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨. وتواصل اليونيسيف المشاركة في المبادرات المشتركة بين الوكالات لمواءمة وتحسين الميزنة على أساس النتائج ومنهجيات تصنيف التكلفة الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استعرضت الوكالات الثلاث معا هذين المجالين من حيث مدى انطباقهما على ميزانية الدعم لفترة السنتين، ولاحظت أنه بالرغم من وجود مستوى عال من المواءمة، هناك حاجة إلى مواصلة الجهود للحد من الاختلافات في النهج والممارسة. وستواصل العمل من أجل إتباع نهج مماثل، داخل نطاق ولاية كل منها، لتحديد تكاليف 'البرامج' و 'الدعم'.

٨١ - ولتسهيل عمليتي المقارنة والاستعراض، وافقت الوكالات الثلاث على تحديد نتيجة مشتركة للإدارة ومؤشر واحد للأداء على الأقل في كل من المهام المنسقة الـ ١٦ لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وستبذل الجهود من أجل جعل تعاريف كل مهمة ومخصصاتها في الميزانية أكثر اتساقاً عبر الوكالات.

٨٢ - وسوف تنعكس الجهود الجارية لتحسين المواءمة في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، لعرضها على المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية المقررة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

مواءمة النظام المالي والقواعد المالية

٨٣ - يواصل المراقبون الماليون للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف وضع مجموعة متناسقة من الأنظمة المالية والقواعد المالية. ويقوم أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة حالياً باستعراض مسودة نهائية للأنظمة المتناسقة، ومسودة أولية للقواعد المالية المتناسقة. وعقب هذا الاستعراض، سيحدد المراقبون الماليون ما إذا كانتا جاهزتين للنظر فيهما من جانب لجان الرقابة وهيئات الإدارة في عام ٢٠٠٩.

اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨٤ - تواصل اليونسيف إحراز التقدم نحو اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المقررة عام ٢٠١٠. وتتعاون اليونسيف مع مشروع منظومة الأمم المتحدة وتقدم الدعم الكامل لنهج منسق لاعتماد هذه المعايير في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

٨٥ - وقد اكتمل مشروع اليونسيف المتعلق بهيكل إدارة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتم تعيين فريق من المتخصصين. وأُنجزت مرحلة التخطيط الاستراتيجي لمشروع هذه المعايير، وتم تحديد استراتيجيته ونطاقه، جنباً إلى جنب مع خطة مشاريع وخطة اتصالات. وسوف يستمر تنفيذ مشروع اعتماد هذه المعايير طوال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

المشاركة في مبادرات الخدمات المشتركة وأماكن العمل المشتركة

٨٦ - منظمة اليونسيف عضو في فريق العمل المعني بأماكن العمل المشتركة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وترأسته في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وواصل فريق العمل تطوير وتحسين الأدوات والمبادئ التوجيهية على شبكة الإنترنت لتخطيط وإدارة التجديدات في أماكن العمل المشتركة ومشاريع البناء لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويدعو فريق العمل،

الذي يتعاون بصورة مباشرة مع الأفرقة القطرية في مراكز العمل المعرضة لمخاطر عالية، إلى اعتماد مبادرات بناء فعالة من حيث التكلفة وملائمة بيئيا، وهي من أولويات الأمين العام.

٨٧ - وفي أوائل عام ٢٠٠٨، قام فريق العمل، بإعداد ونشر مذكرة تفاهم بشأن الخدمات المشتركة التي أقرها مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. ويهدف هذا إلى ضمان المساءلة والشفافية والمشاركة ووجود هيكل إداري فعال. ولا تزال الخدمات المشتركة تشكل تحديا، لأن الوكالات ترى أن الوفورات في التكلفة نادرا ما تتضح في المراحل الأولى بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمارات الأولية. ومع ذلك، فإن الفوائد النوعية (مثل نوعية الخدمات المحسنة والكفاءة) واضحة في كثير من الحالات.

الإصلاح في المجالات الإنسانية

٨٨ - اليونيسيف ملتزمة بدعم نهج المجموعات وبالوفاء بدورها العالمي في قيادة المجموعات في مجالات التغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وكرائد مشارك في مجالات التعليم والاتصالات في حالات الطوارئ. وقد استلزم إيجاد وظائف مكرسة للدعم التقني والتنسيق في المقر وعلى الصعيد الإقليمية وزيادة عدد الموظفين في المكاتب القطرية. وقد أنتجت هذه الجهود أنظمة دعم أقوى، بما فيها قوائم وظائف تنسيق المجموعات على المستوى الميداني وأنظمة الإمداد العالمية. وبينما حظي نهج المجموعات بالقبول على نطاق واسع، واستشهد به في تقييم المجموعات الأخيرة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أنه يقدم "قيمة مضافة" في مجالات التأهب والاستجابة والانتعاش في حالات الطوارئ، ما زالت توجد فجوات في القدرات وردود غير متسقة. ولذلك، ستواصل اليونيسيف تعزيز النظم، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات، دعما لالتزاماتها في إطار نهج المجموعات وزيادة صقل الالتزامات الأساسية لصالح الأطفال. وسوف تركز اليونيسيف على تعميم المهام ذات الصلة بالمجموعات، لا سيما أن النداء العالمي للمجموعات يبلغ غايته. ومع ذلك، سوف تظل تعبئة الموارد من أجل قيادة قوية للمجموعات على الصعيد الميداني تمثل تحديا.

٨٩ - واليونيسيف هي إحدى الجهات المتلقية الرئيسية للأموال من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي وفر أكبر مصدر للتمويل في حالات الطوارئ لليونيسيف في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وقامت اليونيسيف بدور فعال في وضع سياسة توجيهية جديدة للصندوق المركزي، وهو عنصر أساسي من عناصر الإصلاح في المجالات الإنسانية. ويعمل الصندوق المركزي على أفضل نحو كعنصر مكمل لمرفق تسهيلات القروض الداخلية بالمنظمة، وهو صندوق برامج الطوارئ الذي يسمح بصرف الأموال في حالات الطوارئ في غضون ٢٤ ساعة.

٩٠ - وعُقدت مشاورة الشراكة الإنسانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ لتحسين طريقة عمل اليونيسيف والمنظمات الإنسانية غير الحكومية والشركاء الاحتياطيين معاً لإعمال حقوق الأطفال في حالات الطوارئ. وكانت تلك خطوة أولى في جهود اليونيسيف نحو الدمج الكامل لمبادئ الشراكة التي أنشئت بموجب المنهاج الإنساني العالمي فيما تقوم به من أعمال. وساعدت المشاورة في تحديد سلسلة من التدخلات السريعة الأثر المهمة، مثل إعادة النظر الذي بدأ في الآونة الأخيرة في اتفاق التعاون في المشاريع، فضلاً عن استراتيجيات طويلة الأجل لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية في حالات الطوارئ. ووفرت المشاورة أساساً متيناً لآلية دائمة للحوار مع الاتحادات الإنسانية الرئيسية الثلاثة للمنظمات غير الحكومية في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وستواصل اليونيسيف هذه المشاورات من أجل زيادة تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية العاملة في حالات الطوارئ.

المتابعة

٩١ - سيجري استعراض دوري لخطة عمل اليونيسيف للاستجابة لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات. وتشرف لجنة توجيهية رفيعة المستوى على التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل، وترفع التقارير بانتظام إلى المدير التنفيذي.